Journal of Engineering
Fayoum University
Faculty of Engineering
Vol. 2
No.1

عقد (خبير / شهر) وفق الشروط المرجعية لقروض (ODA) اليابانية

د. أحمد محمود ناجي

nagitos@hotmail.com

مدرس بقسم الهندسة المعمارية – معهد الجزيرة العالي للهندسة والتكنولوجيا بالمقطم – مصر

الملخص :

تقدم الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) قروضا ميسرة (ODA) لحكومات الدول النامية بغرض تمويل المشروعات الهندسية الضرورية. حيث تكمن إشكالية البحث في إيجاد نمط من التعاقد المتوازن للحصول على خدمات هندسية عالية الجودة بإقتصاد وفاعلية. وعليه قام الباحث بدراسة عقود الخدمات الإستشارية بنظام (خبير/شهر) وفق الشروط المرجعية لقروض (ODA) اليابانية.

الكلمات الدالة : الدول النامية – الخدمات الهندسية – القيمة التقديرية – الشروط المرجعية – المناقصات.

1 مقدمة:

تسعى حكومات الدول النامية للحصول على قروض ميسرة من أجل تنفيذ المشروعات الهندسية الضرورية لها، ومن ضمن الجهات المانحة للقروض الميسرة "الوكالة اليابانية للتعاون الدولي" (جايكا) "Japan International Cooperation Agency" (JICA) ، ويتطلب الحصول على القرض إعداد دراسات منها على سبيل المثال دراسة جدوى المشروع، دراسة الآثر البيئي، دراسة الآثر المروي، دراسة القيمة التقديرية للمشروع والتي على أساسها تحدد قيمة القرض بعد إضافة مبلغ إحتياطي في حدود 10:5% من القيمة التقديرية، لمواجهة فروق الأسعار أو أي بنود مستحدثة، وبمجرد توقيع إتفاقية القرض والموافقة عليها من مجلس النواب تصبح الشروط المرجعية للقرض هي القانون الحاكم لكافة العقود التي تبرم تحت مظلة القرض، ويحق للجايكا (الجهة المانحة للقرض) مراجعة كافة إجراءات التعاقدات الممولة من القرض، شكل(1)، بغرض تحقيق الإعتبارات التالية:

- الرغبة في الحصول على خدمات هندسية عالية الجودة.
- الحاجة إلى الإقتصاد والفاعلية.
- منح فرص تنافسيه عادلة بين مقدمي الخدمات الهندسية التي يمولها القرض.
- الحاجة إلى الشفافية في كافة الإجراءات.

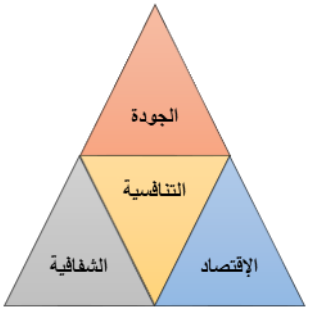

شكل(1) – أهداف الجايكا عند إبرام التعاقدات، المصدر: الباحث

وقد حصلت الحكومة المصرية على قرض بهذا النظام لتمويل جزئي للمرحلة الثالثة من مشروع المتحف المصري الكبير يغطي الدراسات الإستشارية والإنشاءات، وكذلك قرض أخر لتمويل كلي للخط الرابع لمترو الأنفاق يغطي الدراسات الإستشارية والإنشاءات.

وتتناول هذه الورقة البحثية بالدراسة والتحليل عقود الخدمات الإستشارية بنظام (خبير / شهر) والممولة من قروض (ODA) اليابانية، وذلك على النحو التالي.

1-1 إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في إيجاد نمط من التعاقد المتوازن، للحصول على خدمات إستشارية، بين طرفي العقد يتيح الحصول على خدمات هندسية عالية الجودة بتكلفة عادلة ومناسبة وفق معايير محددة.

1-2 أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التالي :

- إلقاء الضوء على نمط من التعاقد مع الإستشاريين يعرف بعقد (خبير/شهر) وفق الشروط المرجعية لقروض (ODA) اليابانية.
- التعرف على أنماط العقود الإستشارية بغرض تحديد نوع التعاقد المناسب لكلا من (نطاق الخدمات المطلوبة – أسلوب دفع الأتعاب – إستلام الأعمال).
- التعرف على أسس المفاضلة بين الإستشاريين لإبرام التعاقد.
- عقد مقارنة بين نمط التعاقد بنظام (خبير /شهر) وقانون تنظيم التعاقدات الحكومية رقم 182 لسنة 2018م.

1-3 منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الإستقرائي في دراسة أنواع العقود الهندسية ونطاق الخدمات الإستشارية وأساليب طرح الأعمال وطرق اختيار الإستشاريين. ثم المنهج المقارن في دراسة نقاط التشابة والإختلاف بين عقود الخدمات الإستشارية بنظام (خبير/شهر) وفق الشروط المرجعية لقروض (ODA) اليابانية من جهة، وبنظام القانون المصري لتنظيم التعاقدات رقم 182 لسنة 2018م من جهة أخرى وذلك بغرض تحقيق أهداف البحث.

2 التعريف بقروض (ODA):

هي قروض للمساعدة الإنمائية الرسمية (Official Development Assistance)، (7) حيث تعاني العديد من الدول النامية من تدهور البنية التحتية وتزايد عدد السكان وتلوث الهواء والمياه والصراعات والإرهاب، ولمعالجة هذه القضايا، حددت الأمم المتحدة "أهداف التنمية المستدامة" كأهداف مشتركة، وعليه أطلقت بلدان مثل اليابان مجموعة من التدابير تدعم تقديم قروض المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية عن طريق توفير أموال منخفضة الفائدة وطويلة الأجل لتمويل المشروعات الإنمائية. بشرط إلتزام الحكومة المقترضة بالسداد والإشراف المناسب على المشروع الذي تموله، وتعزيز الاستخدام الفعال للأموال المقترضة (بمعنى أن القرض لا يغطي أية نفقات حكومية مثل الضرائب والجمارك والرسوم والدمغات أو رواتب موظفين بالحكومة) (8).

3 نطاق الخدمات الإستشارية:

يحدد نطاق الخدمات الإستشارية التي تمولها قروض (ODA)اليابانية وفق الشروط المرجعية، شكل(2)، على النحو التالي :

دراسات الجدوى للمشروعات، دراسات الآثر البيئي، دراسة الآثر المروري، أعمال التصميم (معماري، داخلي، إنشائي، إلكتروميكانيك،....)، الإشراف على التنفيذ، إدارة المشروعات، أعمال الدعم الفني (إعداد المناقصات، تقييم العروض، صياغة العقود، ....)، أعمال التحكيم وفض المنازعات، أعمال التشغيل والصيانة.

أما القانون المصري لتنظيم التعاقدات رقم 182 لسنة 2018م، يعرف ما يلي:

- الخدمات: بأنها "ما يكون التعاقد فيها على أساس أداء عمل مادي يمكن توصيفه".
- الدراسات الإستشارية: بأنها "ما يغلب عليه الطابع الفكري أو الإرشادي ومن ذلك الدراسات الهندسية أو المهنية بما في ذلك مهام الإعداد أو التصميم أو الإشراف على التنفيذ أو التقييم أو الإستلام".
- الأعمال الفنية: بأنها "ما يتسم بالإبداع الفني وفقا للطابع الشخصي ومن ذلك الرسم و التصوير وتأليف الكتب والبحوث".

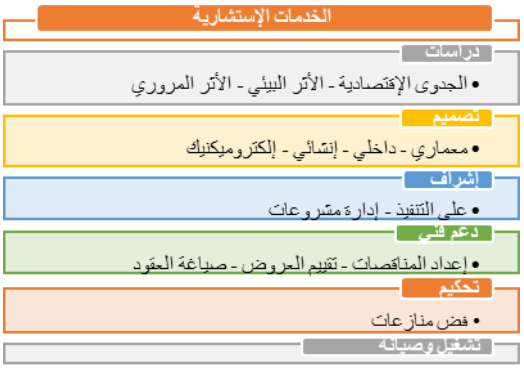

شكل(2) – نطاق الخدمات الإستشارية، المصدر: الباحث

وعليه نجد أن هناك شبة إتفاق على نطاق الخدمات الإستشارية بين الشروط المرجعية لقروض (ODA) اليابانية والقانون المصري لتنظيم التعاقدات.

4 أنواع عقود الإستشارات الهندسية:

يعرف العقد بأنه "إتفاقية تحكم العلاقة الفنية والمالية والقانونية بين طرفين أو أكثر لإنجاز عمل ما مقابل أجر معين شرط ألا يكون ذلك العمل مخالفا للقانون"(2). وتختلف صياغة العقود الهندسية عن بعضها البعض حسب نوع وطبيعة المشروع الهندسي، وفق مبادئ حاكمة للتعاقد من الشفافية وحرية المنافسة والمساواة وتكافؤ الفرص، ويقوم بإعداد العقود النموذجية والقوانين التي تحدد واجبات وحقوق طرفي العقد هيئات دولية مثل:

- معهد المهندسين المدنيين ببريطانيا Institution of Civil Engineering (ICE)
- الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين (فيديك) بفرنسا Fédération Internationale Des Ingénieurs Conseils (FIDIC) (9)

ويمكن تقسيم عقود الإستشارات الهندسية على أساس كيفية دفع الأتعاب على النحو التالي(1):

- **العقد الإجمالي:** ترتبط فيه المدفوعات بالمخرجات مثل (التقارير، المخططات، قوائم الكميات، مستندات تقديم العطاءات، ...). من السهل إدارة العقود الإجمالية لأن الدفعات تكون مستحقة مقابل مخرجات محددة بوضوح.
- **العقد على أساس الوقت:** تعتمد المدفوعات على أسعار بالساعة أو باليوم أو بالأسبوع أو بالشهر متفق عليها للموظفين (الذين يتم إدراج أسمائهم وخبراتهم بالعقد) وكذلك المصروفات المستردة التي تمثل المصاريف الفعلية و/أو أسعار الوحدات المتفق عليها. تشمل أسعار الموظفين على (الراتب الأساسي، البدلات الخاصة ، التأمينات الاجتماعية، الضرائب، ربح الشركة، الأجازات المدفوعة الأجر). يجب أن يحدد هذا النوع من العقود بحد أقصى لقيمة الدفعات الإجمالية التي ستصرف للخبراء الاستشاريين ويشمل هذا الحد الأقصى تخصيص إحتياطي يغطي (الخدمات الإضافية و/أو تمديد زمني غير متوقع و/أو تعديل الأسعار). وتحتاج العقود على أساس الوقت إلى مراقبة لصيقة من صاحب العمل وأن يقوم بإدارتها بنفسه لضمان تقدم سير العمل بصورة مرضية والتأكد من أن الدفعات التي يطالب بها الخبراء الاستشاريون ملائمة.
- **عقد النسبة المئوية:** تحدد الأتعاب المدفوعة للاستشاريين على أساس نسبة مئوية من التكلفة التقديرية أو الفعلية للمشروع أو الأعمال المطلوبة تسدد على دفعات مع تقدم العمل حسب الإتفاق. ويجب الإنتباه إلى

أنه من مصلحة الإستشاريين زيادة حجم الأعمال حتى ترتفع قيمة الأتعاب .

- **عقد إيصال الخدمات اللامحدود (اتفاقية سعر بنود الخدمات):** تستخدم هذه العقود عندما يكون صاحب العمل بحاجة لخدمات هندسية متخصصة –عند الطلب– كتقديم رأي أونصيحة حول موضوع معين لا يمكن تحديد حجمه وتوقعه مقدما مثل (لجان فض المنازعات والتحكيم، استشارات الدعم الفني، ...) الأمر الذي يتطلب الإحتفاظ بالاستشاريين الخبراء لمدة محددة يتفق خلالها صاحب العمل والاستشاري الخبير على سعر الوحدة الذي سيدفع له عند الحاجة أو الطلب.

ومما تقدم يتضح أن عقد (خبير/شهر) هو عقد على أساس الوقت وهو نمط العقود الذي إختارته الجايكا، الجهة المانحة لقروض (ODA) اليابانية، لإبرام عقود الخدمات الإستشارية. بينما العقد الإجمالي أو عقد النسبة المئوية هو نمط العقود الإستشارية وفق قانون تنظيم التعاقدات لسنة 2018م.

5 أساليب طرح الأعمال:

يكون طرح الأعمال الإستشارية، طبقا للقانون المصري لتنظيم التعاقدات، عن طريق المناقصة العامة وهو الأصل، ويجوز الإستثناء وفقا للضرورة بالمناقصة المحدودة أو المناقصة ذات المرحلتين أو المناقصة المحلية(3). أما الطرح وفق الشروط المرجعية لقروض (ODA) اليابانية فيكون بدعوة الإستشاريين المهتمين للتأهيل من خلال تقديم سابقة الأعمال والموقف المالي، من أجل إعداد قائمة مختصرة من ثلاثة إلى خمسة إستشاريين يطلب منهم تقديم العروض الفنية فقط للتقييم(6).

6 طرق اختيار الإستشاريين:

تتعدد طرق اختيار الإستشاريين والتي تعتمد على ثلاث عناصر أساسية هي الجودة والتكلفة والخبرة، شكل(3)، وذلك على النحو التالي:

- **الاختيار على أساس الجودة والتكلفة:** يتم تقييم العروض على مرحلتين، الجودة أولا ثم التكلفة. ولا يسمح لمقيمي العروض الفنية الإطلاع على العروض المالية إلا بعد الانتهاء من عملية التقييم الفني، وهذا هو الأسلوب المتبع في القانون المصري لتنظيم التعاقدات رقم 182 لسنة 2018م(3).

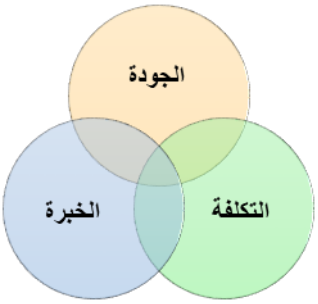

شكل(3) – عناصر إختيار الإستشاري، المصدر: الباحث

- **الاختيار على أساس الجودة:** يتم تقديم العروض الفنية فقط، ويجب أن تذكر في دعوة تقديم العروض الميزانية التقديرية للأعمال أو العدد المقدر لوقت الموظفين الرئيسين، مبينة أن هذه المعلومات مقدمة لتكون مؤشرا فقط، وأن للإستشاريين حرية عرض تقديراتهم الخاصة. ثم تطلب الجهة المالكة من الاستشاري ذو العرض الفني المقيم بأعلى الدرجات تقديم عرضه المالي المفصل، ويقوم بعدئذ بالتفاوض حول العرض المالي والعقد، وهذا هو الأسلوب المتبع في الشروط المرجعية لقروض (ODA)اليابانية(6).
- **الاختيار وفق ميزانية ثابتة:** يستخدم هذا الأسلوب في الأعمال السهلة والتي يمكن تحديدها بدقة وعندما تكون الميزانية ثابتة. يجب أن يبين طلب تقديم العروض

الميزانية المتاحة، ويطلب من الاستشاريين تقديم أفضل ما لديهم من عروض فنية ومالية في مظروفين منفصلين. ويجب أن تكون الشروط المرجعية معدة بعناية خاصة من أجل التأكد من أن الميزانية تكفي لقيام الإستشاريين بتنفيذ الأعمال المتوقعة منهم. ويتم أولا تقييم جميع العروض الفنية كما هو الحال في أسلوب الاختيار القائم على أساس الجودة والتكلفة. وبعدئذ تفتح عروض الأسعار بصورة علنية وترفض العروض التي تتجاوز حدود الميزانية. ويتم اختيار الاستشاري الذي قدم عرضاً فنياً نال المرتبة الأعلى من بين بقية العروض، ودعوته للتفاوض حول العقد.

- **اختيار التكلفة الأقل:** تتم دعوة قائمة مختصرة من الإستشاريين لتقديم عروض في مظروفين. ويحدد حد أدنى لدرجة التأهيل بالنسبة للجودة في دعوة تقديم العروض. ويتم أولا فتح وتقييم العروض الفنية، حيث ترفض العروض التي تحصل على أقل من الحد الأدنى لدرجة التأهيل مع العلم بأن كل العروض الأعلى من الحد الأدنى للتأهيل من ناحية الجودة تتنافس فقط على التكلفة. ويجري فض العروض المالية الباقية بصورة علنية. يتم بعدئذ اختيار الإستشاري صاحب أقل سعر. وكان هذا هو الأسلوب المتبع في القانون المصري لتنظيم المناقصات والمزايدات رقم 89 لسنة 1998م (4) والذي تم تعديله بالقانون رقم 182 لسنة 2018م.
- **الاختيار على أساس مؤهلات الاستشاريين:** يجوز استخدام هذا الأسلوب للأعمال الصغيرة (تحدد بقيمة مالية لحجم الأعمال) التي لا مبرر لإعداد وتقييم عروض تنافسية لها، وفي مثل هذه الحالات تقوم الجهة المالكة بإعداد الشروط المرجعية ويتم طلب معلومات عن خبرة وكفاءة الإستشاريين ذات العلاقة بالأعمال المطلوبة، ويتم وضع قائمة مختصرة ويختار الإستشاري ذو المؤهلات والمراجع الأكثر ملاءمة. ثم يطلب من الإستشاري الذي تم اختياره تقديم عرض فني ومالي موحد ومن ثم توجه له الدعوة للتفاوض حول العقد.
- **اختيار أحادي المصدر (اختيار مباشر):** لا يوفر اختيار الإستشاريين أحادي المصدر مزايا التنافسية فيما يتعلق بالجودة والتكلفة، ويفتقر للشفافية في الاختيار. وبالتالي فإن الاختيار أحادي المصدر يستخدم فقط في الحالات الاستثنائية. على سبيل المثال :
  - إذا كانت الأعمال تمثل استمرارا طبيعيا لعمل سابق قام الإستشاري بتنفيذه.
  - في الحالات الطارئة مثل الكوارث.
  - الأعمال الصغيرة (تحدد بقيمة مالية لحجم الأعمال).
  - عندما يكون إستشاري وحيد هو المؤهل أو لديه خبرة ذات قيمة استثنائية للأعمال.

7 خطوات عملية الإختيار:

تمثل الخطوة الأولى في التعاقد مع الإستشاري إتفاق الجايكا (الجهة المانحة للقرض) والمقترض (الجهة – الحكومية صاحبة المشروع) على الحاجة إلى توظيف استشاري لتقديم خدمات محددة، وعليه يجب أن تشمل عملية الإختيار علي الخطوات التالية(6)، شكل(4):

شكل(4) – خطوات عملية إختيار الإستشاري، المصدر: الباحث

- **إعداد الشروط المرجعية: (TOR) Terms of Reference**

يجب أن يوضح نطاق الخدمات الاستشارية بأكبر قدر ممكن من التفاصيل، خاصة فيما يتعلق بالحلول البديلة التي يتوقع من الاستشاري تقديمها أثناء عمله، ومدى تفويض السلطة إليه للعمل نيابة عن صاحب المشروع. كما يجب أن تقدم كافة المعلومات المتاحة عن المشروع مثل الخرائط والصور الجوية وبيانات عن المناخ وتربة الأرض، والمواصفات التي سيتم استخدامها في تصميم المشروع وتنفيذ العمل، وكذلك المرافق المتاحة التي سيوفرها صاحب العمل مثل المساحات المكتبية بالموقع و/أو السكن و/أو الإنتقالات والموظفين النظراء "counterparts" (هم موظفوا الجهة الحكومية صاحبة المشروع والمكلفين بمتابعة عمل الإستشاري ويشترط فيهم الكفاءة والخبرة) ، كما يجب التأكيد على إجراءات السلامة في تنفيذ المشروع.

- **إعداد التكلفة التقديرية:**

تقوم الجهة الحكومية صاحبة المشروع بإعداد التكلفة التقديرية للأعمال وتراجع من الجايكا (الجهة المانحة للقرض) ويجب أن تذكر في خطاب الدعوة.

- **الإعلان:**

يشترط الإعلان عن دعوة الإستشاريين للتأهيل في الموقع الإلكتروني للجايكا ولا مانع من الإعلان في الصحف القومية أو المجلات العالمية أو بوابة الحكومة الإلكترونية.

- **إعداد قائمة مختصرة بالاستشاريين:**

يقوم المقترض (الجهة الحكومية صاحبة المشروع) بإعداد قائمة مختصرة من الاستشاريين لدعوتهم لتقديم المقترحات بحيث لا تقل عن ثلاثة إستشاريين ولا تزيد عن خمسة، لأنه مع وجود عدد أكبر من ذلك يقل إهتمام بعض المؤهلين وبالتالي تتأثر جودة المقترحات. وإذا وجد المقترض صعوبة في تجميع قائمة مختصرة من الاستشاريين المؤهلين فإن الجايكا، بناء على طلب المقترض، يمكنها أن تساعد في إعداد القائمة المختصرة للإستشاريين.

- **إصدار دعوة تقديم العروض الفنية: (RFP) Request for Proposals**

يجب أن ينص طلب تقديم العروض الفنية بوضوح على أن اختيار الاستشاري الذي سيتم دعوته للتفاوض على العقد سيتم فقط على أساس جودة المقترحات التقنية، مع توضيح معايير التقييم وصيغة وشروط العقد وكذلك تفاصيل إجراءات الاختيار الواجب إتباعها. ويجب على الإستشاريين إخطار المقترض (الجهة الحكومية صاحبة المشروع) كتابيا خلال فترة زمنية، يتم تحديدها في خطاب الدعوة، بنيتهم في تقديم المقترحات الفنية أم لا.

- **تقييم العروض الفنية :**
- يتم تقييم المقترحات التي يتلقاها المقترض (الجهة الحكومية صاحبة المشروع) إستجابة للدعوة وفقا للمعايير المنصوص عليها في طلب الإقتراحات RFP الذي وافقت عليه الجايكا (الجهة المانحة للقرض) وتشمل هذه المعايير عادة :
- خبرة الاستشاري بشكل عام وفي المجال الذي يشمله خطاب الدعوة بشكل خاص.
- مدى كفائة المنهجية وخطة العمل المقترحة.
- خبرة الموظفين المراد تكليفهم بالعمل. ويتم تقييم سيرتهم الذاتية على أساس المعايير التالية:

أ) المؤهلات العامة (التعليم، مدة الخبرة، أنواع المناصب، مدة الخدمة لدى الشركة، ...)

ب) مدى ملاءمة الموظفين للواجبات المنوطة بهم في المشروع.

ج) الإلمام بلغة وظروف البلد التى سيؤدي فيها العمل أو عمله في بيئات مماثلة.

- **المفاوضات وترسية العقد على الإستشاري الحاصل على أعلى الدرجات في التقييم الفني:**

بعد الانتهاء من تقييم المقترحات، يتم دعوة الإستشاري الأعلى مرتبة فنية للدخول في مفاوضات بشأن شروط العقد المبرم بنظام (خبير/ شهر). وإجراء المناقشات المتعلقة بالتكاليف والمسائل المالية على أساس تقديم المستندات المؤيدة لأجور الموظفين والمصروفات المستردة. وإذا تعذر على الطرفين التوصل إلى إتفاق بشأن العقد خلال فترة زمنية معقولة، يجوز إنهاء المفاوضات مع الإستشاري الأعلى درجات في التقييم الفني ودعوة الإستشاري الذي إحتل المرتبة الثانية في التقييم للدخول في مفاوضات بعد التشاور مع الجايكا قبل إتخاذ هذه الخطوة. ينبغي أن تكون هناك بعض المرونة في خطط العمل، أما تعيينات الموظفين ومدخلات العمل الرئيسية التي تم الإتفاق عليها سابقا (في المقترح الفني) على أنها مناسبة للمهمة يجب ألا يتم تعديلها ماديا للوفاء بالميزانية.

8 متطلبات تنفيذ التعاقد:

يتطلب تنفيذ التعاقد في المقام الأول أن يفي كل أطراف التعاقد بإلتزاماتهم التعاقدية، شكل(5)، على النحو التالي:

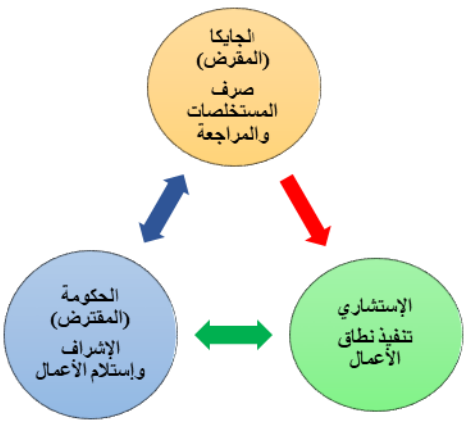

شكل(5) – العلاقة بين أطراف التعاقد، المصدر: الباحث

- بالنسبة للجايكا (الجهة المانحة للقرض) بالرغم من أنها ليست طرفا في التعاقد إلا أن لها صفة المراقب والمراجع للعقد للتأكد من إتباع الخطوط الإرشادية لقروض (ODA)، كما أنها الجهة التي تقوم بصرف المستخلصات – أتعاب الإستشاري – بعد التأكد من أن الأعمال تمت طبقا للتعاقد وأنها ضمن البنود التي تشملها إتفاقية القرض. كما تقوم الجايكا بمراجعة إجراءات الصحة والسلامة للمشروع.
- بالنسبة للإستشاري يلتزم بتوفير الموظفين المتعاقد عليهم للمشروع في التوقيتات المحددة طبقا للجدول الزمني، وفي حالة إذا تعذر توفير أحد الموظفين المذكورين في العقد عليه إستبداله بآخر لا يقل عنه في الخبرة أو الكفاءة. كما أنه على الاستشاري بذل العناية والكفاءة في إنجاز نطاق الأعمال المكلف بها.
- بالنسبة للجهة الحكومية مالكة المشروع (المقترض) تلتزم بتوفير الموظين النظراء من ذوي الخبرة والكفاءة لمتابعة تنفيذ التعاقد والتأكد من أن موظفين الإستشاري يقومون بعملهم على أكمل وجه.

9 مقارنة بين الشروط المرجعية لقروض (ODA) اليابانية والقانون المصري لتنظيم التعاقدات:

لتوضيح نقاط التشابة والإختلاف على النحو التالي(3)(5)(6):

أوجه المقارنة	الشروط المرجعية لقروض (ODA) اليابانية	القانون المصري لتنظيم التعاقدات رقم 182 لسنة 2018م
المراجعة	تقوم الجايكا بمراجعة كافة إجراءات التعاقد.	يقوم مجلس الدولة بمراجعة كافة إجراءات التعاقد.
تضارب المصالح	يجب ألا يكون للاستشاري تضارب في المصالح ولا يجوز توظيف استشاري تحت أي من الظروف الموضحة التالية: - التضارب بين الأنشطة الاستشارية وشراء السلع أو الخدمات غير الاستشارية. - التضارب بين المهام الاستشارية. - العلاقة مع موظفي المقترض (الجهة الحكومية مالكة المشروع).	أحد أهداف القانون، تجنب تعارض المصالح ويحظر على الموظفين والعاملين بالجهات الحكومية الخاضعة لأحكام هذا القانون التقدم بالذات أو بالواسطة بعطاءات أو عروض لتلك الجهات.
مكافحة الفساد	تحرص الجايكا على إتخاذ كافة التدابير لمنع الممارسات الفاسدة في المشروعات التي تمولها قروض (ODA) اليابانية.	تتخذ كافة التدابير لمنع الممارسات الفاسدة.
النزاهة	تحرص الجايكا أن يتسم الإستشاريين العاملين بمشروعات ممولة من قروض (ODA) بالنزاهة والحيادية والموضوعية والتجرد.	أحد أهداف القانون، تعزيز مبادئ الحوكمة وتطبيق معايير العلانية والشفافية والنزاهة وحرية المنافسة والمساواة وتكافؤ الفرص.
لغة العقد	يجب إعداد جميع الوثائق المتعلقة باختيار وتوظيف الاستشاريين، بما في ذلك العقد، بإحدى اللغات التالية، التي يختارها المقترض: اليابانية أو الإنجليزية أو الفرنسية أو الإسبانية.	اللغة العربية هى المعول عليها في جميع الوثائق والمستندات.
مراقبة العمل	دون تحمل مسؤوليات المقترض أو الاستشاري، يجوز للجايكا مراقبة العمل حسب الضرورة من أجل التأكد من أن ذلك يتم تنفيذه وفقًا للمعايير المناسبة ويستند إلى بيانات مقبولة.	يتولى مسؤلية مراقبة تنفيذ العمل الجهة الحكومية المالكة للمشروع.
طريقة الإختيار	مناقصة محدودة والاختيار على أساس الجودة.	مناقصة عامة والاختيار على أساس الجودة والتكلفة.
الموظفون النظراء	يتعين على المقترض (الجهة الحكومية مالكة المشروع) توفير موظفين لمتابعة عمل الإستشاري يشترط فيهم	لم يحدد القانون مواصفات معينة للموظفين الذين يتولون متابعة تنفيذ أعمال الإستشاري.

	الخبرة والكفاءة وإتقان لغة العقد، ويحق للإستشاري تقديم شكوى للجايكا في حال عدم توفرهم	
المدفوعات	تكون شهرية وتغطي رواتب موظفين الإستشاري القائمين بالعمل وكذلك المصروفات المستردة طبقا للتعاقد.	تكون على دفعات نظير القيام بأعمال محددة بالتعاقد.
تدابير السلامة	من الضروري أن يقوم الإستشاري بمراجعة خطة الصحة والسلامة للمشروع والإشراف على تنفيذها	لم يشترط القانون أن تكون تدابير السلامة ضمن نطاق أعمال الإستشاري.
العملة	عملة الدفع هي الين الياباني للبنود التي يشملها القرض ويجوز الدفع بالعملة المحلية للبنود التي لا يغطي نفقاتها القرض مثل (المدفوعات الحكومية).	عملة الدفع هي الجينة المصري.
مبلغ إحتياطي	إذا كانت مدة تنفيذ الأعمال المنوط بها الإستشاري تزيد عن 18 شهر فلابد من وضع مبلغ إحتياطي (حوالي 5 : 10 % من قيمة العقد) يذكر في التعاقد ليغطي فروق الأسعار واي بنود مستحدثة.	لم يشترط القانون ذلك.
العوائق الخطيرة	يتطلب العقد من الاستشاري إبلاغ المقترض (الجهة الحكومية مالكة المشروع) والجايكا على الفور بحدوث أي حدث قد يؤخر أو يمنع إكمال أي جزء مهم من المشروع وفقا للجداول الزمنية المتفق عليها ويوضح الخطوات التي يجب اتخاذها لمواجهة الوضع.	لم يشترط القانون ذلك، وإن كانت من الأمور المهنية التي يجب أن يتسم الإستشاري بها.
التقارير	يجب أن يحدد العقد نطاق وعدد ونوعية التقارير التي يجب أن يقدمها الإستشاري مثل تقرير بداية العمل والتقرير الشهري لتقدم العمل والتقرير النهائي مع ضرورة إرسال نسخة من هذة التقارير إلى الجايكا للإحاطة.	لم يشترط القانون ذلك، ويمكن تحديد عدد ونوعية التقارير التي يجب أن يقدمها الإستشاري في العقد.
حقوق النشر والملكية الفكرية	يجب أن يحدد العقد ما إذا كانت حقوق النشر للوثائق التي أعدها الاستشاري بموجب العقد تقع على عاتق الاستشاري أو المقترض (الجهة الحكومية مالكة المشروع).	لم يشترط القانون ذلك، ويمكن أن تحدد في العقد.
تسوية المنازعات	يحدد العقد الإجراءات الواجب اتباعها في حالة وجود نزاع ينشأ بين الطرفين وتشترط الجايكا أن يكون التحكيم	يتولى مكتب شكاوى التعاقدات الفصل في أي نزاع ينشأ بين طرفي التعاقد وتكون قراراته ملزمة، مع عدم

	في مكان محايد وتديره مؤسسة تحكيم دولية.	الإخلال بحق مقدم الشكوى في اللجوء للقضاء المصري.

10 النتائج :

نستنتج مما سبق ما يلي :

- تحرص الجهات المانحة لقروض المساعدات الإنمائية للدول النامية على وضع شروط مرجعية خاصة بالتعاقدات التي تتم بتمويل منها بغرض التأكد من إنفاق الأموال (القرض) فيما خصصت لأجله، ومنع الممارسات الفاسدة وضمان بيئة عمل عادلة لا توفرها القوانين المحلية في الدول النامية، مما يشجع الشركات الأجنبية على العمل في تلك الدول وبالتالي نقل الخبرات وتعظيم الإستفادة من هذه القروض.
- أن سمات العقد المتوازن يمكن إيجازها فيما يلي:

- جودة الخدمات الهندسية المقدمة من الإستشاري حيث أن إختياره كان على أساس الجودة.
- أجر عادل مقابل الخدمات الهندسية المقدمة من الإستشاري لوجود أليات واضحة للتفاوض المالي وحساب المدفوعات من واقع المستندات المؤيدة والمتمثلة في أجور الموظفين والمصروفات المستردة.
- ضمان مراقبة الأعمال من خلال متخصصين يمتازون بالمهارة والمهنية (الموظفون النظراء) "counterparts"
- جهة محايدة للتحكيم عند الإختلاف.

11 التوصيات :

وعليه يوصي الباحث بما يلي :

- توصيات تتعلق بتنفيذ عقد (خبير/شهر) كما يلي :

- تشكيل لجنة لفض المنازعات (Dispute Board) يتم تعينها بالإتفاق بين طرفي العقد تكون مهمتها سرعة الفصل في أي نزاع ينشأ بين طرفي التعاقد وتكون قراراتها ملزمة للطرفين وهي خطوة تسبق اللجوء للتحكيم الدولي وتهدف إلى عدم توقف العمل بالمشروع.
- على الجهة الحكومية مالك المشروع بذل العناية وإختيار (الموظفون النظراء) بفكر يعتمد على الكفاءة والخبرة والتخصص وليس الدرجات الوظيفية الحكومية، لما لهم من دور هام وفعال في إدارة هذا النوع من العقود.
- يجب ملاحظة أن من مصلحة الإستشاري زيادة مدة المشروع وكذلك زيادة عدد الخبراء الأمر الذي يتطلب مراقبة واعية ولصيقة من طرف الجهة الحكومية مالك المشروع.

- توصيات تتعلق بقانون تنظيم التعاقدات رقم 182 لسنة 2018م كما يلي :

- الإستفادة من نمط التعاقد بنظام (خبير/ شهر) وإضافته للقانون المصري لتنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم 182 لسنة 2018م.
- يجب أن يحدد القانون مواصفات الموظفين الذين يتولون الإشراف والمتابعة على أعمال التعاقدات مع الإستشاريين.
- يجب أن تكون تدابير السلامة والصحة المهنية ضمن نطاق أعمال الإستشاري.
- ضرورة توفير مبلغ إحتياطي في حدود 10% من قيمة التعاقد ليغطي فروق الأسعار أو أي بنود مستحدثة.
- يجب أن يكون من ضمن مهام الإستشاري المنصوص عليها في القانون إبلاغ المالك عن أي عوائق خطيرة تؤدي إلى تأخر الجدول الزمني للمشروع مع تقديم المقترحات لتفادي التأخير.

- يجب أن يتضمن القانون عدد ونوعية التقارير التي يجب ان يقدمها الإستشاري للجهة الحكومية مالكة المشروع طبقا للتعاقد.
- يجب أن يتضمن القانون ما إذا كانت حقوق النشر للوثائق التي أعدها الاستشاري بموجب العقد تقع على عاتق الاستشاري أم الجهة الحكومية مالكة المشروع.
- لا بد من إعادة النظر في آلية فض المنازعات المتمثلة في (مكتب شكاوى التعاقدات) حيث أنه يتبع الجهة الحكومية مالكة المشروع وبالتالي لا يتسم بالحيادية.

المراجع:

1- البنك الدولي للإنشاء والتعمير. (2004). إرشادات عامة إختيار وتوظيف الاستشاريين من قبل المقترضين من البنك الدولي. واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية

2- العقود الهندسية وأنواعها http://site.iugaza.edu.ps /ajamassi/files/2010/02/access at 6/2/2019

3- قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم 182 لسنة 2018م. (2018، أكتوبر،3). الوقائع المصرية. العدد 39 مكرر (د). المطابع الأميرية. القاهرة، مصر

4- قانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم 89 لسنة 1998م. (1998). الوقائع المصرية. المطابع الأميرية. القاهرة، مصر

5- وزارة المالية. (2018، أكتوبر). الأطر العامة والمفاهيم المستحدثة بقانون تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨. القاهرة، مصر

6- Japan International Cooperation Agency. (2012). Guidelines for the Employment of Consultants under Japanese ODA Loans. Tokyo, Japan.

7- https://www.jica.go.jp/english/our_work/types_of_assistance/oda_loans/overseas/index.html/access at 1/2/2019

8- https://www.jica.go.jp/nglish/our_work/types_of_assistance/oda_loans/oda_op_info/guide/handbooks/201204.html/access at 1/2/2019

9- access at 1/2/2019/http://fidic.org

(MAN / MONTH) CONTRACT UNDER JAPANESE (ODA) LOANS GUIDELINE

ABSTRACT

The Japan International Cooperation Agency (JICA) provides soft (ODA) loans to governments of developing countries to fund the necessary engineering projects. Where the problem of research is to find a pattern of balanced contracting to obtain high-quality engineering services economically and effectively. Accordingly, the researcher studied consulting services contracts like (Man / Month) contract under Japanese (ODA) loans guideline.

Keywords: Developing Countries - Engineering Services - Estimated Value - Terms Of Reference (TOR) - Tenders.